

٧- ولم يتعرض في أبنية المشتقات عن أبنية الزمان والمكان و «أبنية الآلة»
ويبدو أنه تركهما، لأنه ليس لهما عمل في الجملة.

هذا نهج الناظم في عرضه، وهو نهج مختلط فلا هو التزام الأعمال
دائماً ولا هو والى بين الأبنية دائماً - ولا هو والى بين الأعمال والأبنية
في كل باب على حدة^(١).

ومن أشهر الشروح «شرح ابن عقيل» و «شرح الأشموني» و «أوضح
المسالك» لابن هشام، وطابع الشرحين الأولين تحليل نص الأبيات، وطابع
الأخير عرض نحوها دون ذكر الأبيات وحاولت هذه الشروح استكمال
جوانب النقص في النظم.

وكانت بعض شروح الألفية قد مزقت الأفكار النحوية ارتباطاً بنصوص
الأبيات وبجزئيات هذه النصوص (كذا - أى: كذا) وكثيراً ما يكون فيها
الاستطراد والجدل، مما يترتب عليه ضياع الموضوع الأصلي وكدر تحصيله،
ويظهر هذا واضحاً في الحواشي المكتوبة على تلك الشروح، مثل «شرح
الصبان» على «الأشموني» و «شرح الخضري» على «ابن عقيل».

وقد كان «ابن هشام» في «أوضح المسالك» مركزاً تركيزاً شديداً مما
يحتاج معه الفهم إلى توضيح آخر وتفسير.

فبعض موضوعات النحو ومصطلحاته كانت في حاجة إلى فهم واضح
مقنع من خلال المراجع القديمة نفسها، ومن أمثلة ذلك «اجتماع الاسم
والكنية واللقب».

و«الإشارة للقريب أو البعيد» و «الظرف التام أو الناقص في بابي الموصول
والخبير» و «أعلام الغلبة» و «المصدر النائب عن فعله في حذف المبتدأ» و
«المصدر الذي لا يصلح خبراً في حذف الخبر» و «تحديد المقصود من التمام
والنقصان في «كان» و «العطف على خبر «ما» الحجازية و «المقصود من
اسم المصدر» و «جريان المشتقات مجرى الصفة المشبهة» و «نيابة المصدر
والجورور عن الفاعل» - وغير ذلك مما يوجد منبثاً خلال هذا الكتاب.

(١) دكتور محمد عيد، نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية بن مالك، القسم الثاني، ص ٥٩٥.